الى مزيد من التورط الاميركي كما هو حاصل في فيتنام . وعلى اي حال ، فان عددا من هؤلاء « الحمائم » من الصهيونيين المعروفين منذ زمن طويل ، واخصهم بالذكر جافيتس ، جوبهوا بمأزق ، فهم ، من جهة ، يطالبون بتخفيف التغلغل الاميركي في جنوب شرق آسيه ، ومن جهة اخرى ، يؤيدون زيادة التورط الاميركي في الشرق الاوسط تأييدا لاسرائيل . وحاولت ادارة جونسون عدم تجاهل هذه العواطف باعلانها ان الخفض في ميزانية التسلح سيؤثر على اسرائيل وعلى اعتمادات حرب فيتنام كذلك . وبهذه الطريقة ، حاولت الادارة الحفاظ على تأييد سياستها في فيتنام عن طريق التهديد بخفض المساعدات لاسرائيل . وقد واجه النواب هذه السياسة ــ ليس بالقول ان الولايات المتحدة لا تستطيع التورط عسكريا في الشرق الاوسط ــ ولكن بالتأكيد ان هناك اقنية بديلة يمكن من خلالها تزويد اسرائيل بالاسلحة الاميركية . فقد صرح ستيوارت سيمنجتون بأنه في الوقت الذي يؤيد فيه الغاء مبلغ الـ ٣٨٣ مليون دولار القابل للتجديد والذي خفضته وزارة الدفاع للاسلحة ، يرى ان مثل هذا الالغاء لا يشكل خطرا على بيع الاسلحة لاسرائيل نظرا لوجود عدد من البرامج البديلة التي يمكن بواسطتها تزويد اسرائيل بالاسلحة . وتشمل هذه البرامج قانون المساعدات الخارجية بشكل عام ، وبشكل خاص للبند ٥٠٧ الذي يسمح بصرف ما قيمته ٤٧٥ مليون دولار من مستودعات وزارة الدفاع . وباستطاعة الرئيس ايضا تقديم مبلغ يتراوح بين ٢٥٠ مليون دولار و ٣٠٠ مليون دولار لاية دولة تشترك في الدفاع عن المصالح الاستراتيجية الاميركية وفقا للبند ٥١٠ من قانون المساعدات الخارجية . ولما كانت اعتمادات اسرائيل جيدة فبامكانها الحصول على قروض طويلة الاجل وبفوائد منخفضة من المصرف الدولي او غيره من المنظمات(٥٤) .

وبعد نقاش طويل وافق مجلس الشيوخ على الغاء مبلغ وزارة الدفاع المدور ، وقد فسر هذا القرار بانه انتصار لـ « الحمائم » بالنسبة لفيتنام . والجدير بالملاحظة ان عددا من « الحمائم » بالنسبة لفيتنام كانوا « صقورا » بالنسبة للشرق الاوسط . وكانوا فقط يؤيدون تخفيض الاموال الاميركية لفيتنام بعد تأكدهم من ان الاسلحة الاميركية ستستمر في التدفق على اسرائيل من خلال اقنية اخرى . ومن خلال سير هذه المناقشات اصبح واضحا تماما ان عددا من النواب بداوا يتساءلون بجدية حول السياسة الاميركية بالنسبة للتسلح ، وكانت هذه التساؤلات موجهة بشكل محدد تجاه السياسة الاميركية في جنوب شرق آسية ، ولكنها كانت موجهة ايضا نحو السياسة المماثلة في الشرق الاوسط ، رغم ان ذلك كان بدرجة اقل . وقد حدد السناتور الجمهوري جون تاور المعنى الحقيقي لصفقات التسلح عندما تحدث عن صفقات الاسلحة الاميركية مع الدول المختلفة في العالم . لاحظ تاور : « ... ان سياسة التسلح هي اداة في يد السياسة الخارجية ، وان برامج بيع الاسلحة هي انعكاس دقيق للاتفاق الذي يتم على اعلى مستويات السلطة . ولا تستجيب وزارة الدفاع بشكل مستقل لطلبات شراء الاسلحة من دول الشرق الاوسط وآسية واميركة اللاتينية وافريقية وغيرها من الدول النامية . فهذه الطلبات تخضع لمراجعة ونقاش دقيقين داخل السلطة التنفيذية . وعادة ما تبذل جهود جدية لخفضها كما ونوعا ، كما يتم البحث عن مصادر بديلة غير اميركية لاسباب تتعلق بالسياسة الخارجية ، ويتم البيع فقط بعد التأكد ان الاعتبارات المتعلقة بميزان المدفوعات بالاضافة الى المصالح الاميركية لا يمكن ان تؤمن بطريقة اخرى»(٥٥) . وما يدعو للسخرية هو ان تاور كان يردد ما كان العرب يقولونه عندما تعقد اميركة صفقة اسلحة جديدة مع اسرائيل . وفي الحقيقة، لا يمكن التمييز ما بين السياسة الخارجية العامة وبيع او اهداء الاسلحة للدول الاخرى . فالواحدة هي مجرد انعكاس للاخرى .